

الفصل 2.2

الاعتراف المهني

1- المقدمة

1.1 لماذا يعتبر الاعتراف المهني مهما

تفضل عملية بولونيا، التي بدأها إعلان بولونيا في يونيو 1999 دائما فكرة أنه ينبغي تسيير عمل خريجي إحدى الدول الأعضاء في (عملية بولونيا) في دولة عضو أخرى من خلال الاعتراف بمؤهلاتهم. وهكذا، منذ البداية، تسعى عملية بولونيا لجعل الإجازات والشهادات قابلة للمقارنة، وتشجيع تنقل الطلاب والموظفين، وتشجيع الأطر الوطنية للمؤهلات التي تتماشى مع الإطار الأوروبي Meta وتعزيز البعد الأوروبي لمنح التعليم العالي. لقد كان هناك الكثير من التقدم في الفترة منذ عام 1999. ولكن من المهم أن ندرك أن الاعتراف بالمؤهلات للأغراض الأكاديمية ليس هو نفسه كما هو الاعتراف المهني للمؤهلات، فقد ينطوي الاعتراف بالمؤهلات لأغراض أكاديمية على القبول في برنامج الدراسات العليا (على سبيل المثال الماجستير أو درجة الدكتوراه) ولكن قد لا ينطوي على تصريح للعمل في مهنة (أو في كل نظام). أما مصطلح الاعتراف المهني فينطوي على اعتراف بالشهادة الممنوحة التي تشكل إذن للعمل في هذه المهنة في دولة أجنبية.

ويعتبر الاعتراف المهني مهم للخريجين لأنه يمكنهم من الانتقال إلى بلدان أخرى وممارسة مهنتهم، فقد يرغب هؤلاء في القيام بذلك لأي سبب من أسباب عديدة: لأن هناك الكثير من المهنيين في هذا النوع من التدريب في بلدهم، ولأنهم يرغبون في اكتساب خبرة قيّمة في بلد آخر أو لأنهم يرغبون في الانتقال إلى بلد آخر لأسباب اجتماعية. يعتبر الاعتراف المهني مهم لمؤسسات التعليم العالي (HEIs) لأنه من المهم للطلاب ومؤسسات التعليم العالي (HEIs) أن يفخروا في تسهيلاتهم للطلاب لتحقيق طموحاتهم. إن تحقيق الاعتراف بالمؤهلات لأغراض الاعتراف المهني قد يكون ضروري لتسهيل أمور الخريجين الذين يرغبون في الممارسة خارج بلدهم ولكن قد لا يكون هذا الأمر كافيا، فبين مختلف البلدان هناك متطلبات للحصول على تصاريح العمل، بالإضافة إلى الاعتراف بالمؤهلات، في حين أن مديري البرامج قد لا يكونوا قادرين على التأثير على منح تصاريح العمل، فإنهم يمكن وينبغي أن يسعوا للحصول على مؤهلات معترف بها من قبل الهيئات المهنية.

1.2 كيف يتم تحقيق الاعتراف المهني؟

هناك بعض المبادرات لمساعدة عملية الاعتراف بالمؤهلات عبر الحدود الوطنية، ففي عام 1997 تم تطوير اتفاقية الاعتراف بالمؤهلات بشأن التعليم العالي في الإقليم الأوروبي (اتفاقية لشبونة) من قبل مجلس أوروبا ومنظمة اليونسكو. ومنذ ذلك الحين تم التوقيع عليها من قبل العديد من الدول الأوروبية، وتقدم هذه الاتفاقية ما يلي:

- يجب أن يحصل حاملي المؤهلات الصادرة في بلد ما على تقييم هذه المؤهلات في بلد آخر.
- لا يكون هناك أي تمييز في هذا الصدد على أي أساس مثل الجنس والعرق واللون والإعاقة واللغة، الخ.

- مسؤولية تبيان أن الطلب لا يفي بالمتطلبات تقع على عاتق الهيئة التي تجري التقييم.
- يجب على كل بلد أن يمنح الاعتراف لمؤهلات مماثلة للمؤهلات الموازية في نظامه الخاص إلا إذا كان هناك اختلافات جوهرية بين مؤهلات البلد والمؤهلات التي يُطلب الاعتراف بها.

- يجب على جميع البلدان أن تعين مركزا وطنيا للمعلومات حيث أن إحدى المهمات الهامة هي تقديم المشورة بشأن الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية للطلاب والخريجين وأرباب العمل ومؤسسات التعليم العالي (HEIs) وغيرها من الأطراف المعنية

يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة لاتفاقية لشبونة والعديد من المعاهدات الأخرى ذات الصلة عن طريق الموقع الإلكتروني لمجلس أوروبا www.conventions.coe.int/Treaty وقد صدقت جميع الدول الأعضاء الـ 53 في مجلس أوروبا وغيرها من الدول بما فيها أستراليا، وروسيا البيضاء، وكندا وكازاخستان والولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدة حتى تاريخه.

2. توجيه المفوضية الأوروبية EC/36/2005

يؤيد ويدعم الاتحاد الأوروبي دائما حق المواطنين في الاتحاد الأوروبي في ممارسة الأنشطة الاقتصادية في دولة عضو أخرى. مع ذلك وفي حدود قواعد السوق الداخلية، كل دولة عضو حرة في جعل الوصول إلى مهنة معينة مشروطة قانونا على حيازة مؤهلات مهنية محددة صادرة في أراضيها الوطنية، وهذا يمثل عقبة أمام حرية تنقل المهنيين داخل الاتحاد الأوروبي وبالتالي أنشأت المؤسسات الأوروبية قواعد لتسهيل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا هو الهدف من التوجيه EC / 36/2005 والذي يمكن الحصول عليه عن طريق العنوان التالي:

طلب التوجيه من كل بلد إنشاء نقطة الاتصال الوطنية التي يمكن من خلالها إبلاغ المتقدمين حيث يجب عليهم تقديم طلب لممارسة المهنة في ذلك البلد وتظهر قائمة جهات الاتصال التالية:

http://ec.europa.eu/internal_market/qualifications/contact/national_contact_points_en.htm

1.2 تنفيذ التوجيه:

إن طبيعة توجيه المفوضية الأوروبية هو أنه بمجرد أن يتم تمريره من قبل البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، يصبح ملزماً لجميع الدول الأعضاء. وكل دولة ملزمة بتمرير القوانين من خلال برلمانها لتنفيذ التوجيه. وعقب صدور التوجيه 36/2005، تم منح مدة عامين (حتى أكتوبر 2007) حيث كان من المتوقع أن تلتزم به كل دولة، وقد أجريت عملية تدقيق من قبل المفوضية الأوروبية في عام 2010 لتقييم مدى امتثال الدول به وقد تم وضع هذا الجدول أدناه، بناء على المعلومات المقدمة من قبل الدول الأعضاء:

الجدول 1: تنفيذ التوجيه EC 36/2005 بحلول عام 2010

دولة عضو	انتهاء المرحلة التحولية	قدمت مطابقاً	جدولاً	الحكم الصادر عن محكمة العدل	نقطة مجموعة الاتصال
النمسا	كلا	كلا		08/477-C من 24/9/2009	نعم
بلجيكا	كلا	جزئياً		08/469-C من 09.09.2009	نعم
بلغاريا	نعم	نعم			نعم
قبرص	نعم	نعم			كلا
جمهورية التشيك	نعم	نعم			نعم
الدنمرك	نعم	نعم			نعم
ألمانيا	نعم	كلا		08/505-C من 17/12/2009	نعم
استونيا	نعم	نعم			كلا
اليونان	كلا	كلا		08/465-C من 7/2/2009	نعم
اسبانيا	نعم	نعم			كلا
فنلندا	نعم	نعم			جزئياً
فرنسا	كلا	نعم		08/468-C من 01.10.2009	نعم
المجر	نعم	نعم			نعم
أيرلندا	نعم	نعم			نعم
إيطاليا	نعم	نعم			نعم
ليتوانيا	نعم	نعم			نعم
لوكسمبورغ	كلا	كلا		08/567-C من 7/2/2009	نعم
لاتفيا	نعم	نعم			كلا
مالطا	نعم	نعم			كلا
هولندا	نعم	نعم			نعم
البرتغال	نعم	نعم			كلا
رومانيا	نعم	نعم			نعم
السويد	نعم	نعم			نعم
سلوفينيا	نعم	نعم			نعم
سلوفاكيا	نعم	نعم			نعم
المملكة المتحدة	نعم	نعم		08/556-C من 9/7/2009	نعم

التعليمية. ومع ذلك، فإن مجموعة التوجيه وضعت جدولاً لمجالات المعرفة التي ينبغي أن تشملها برامج التدريب المهني. وعلى سبيل المثال، يجب تدريب الصيادلة مدة توفر نوع من الضمانات بأن الشخص المعني قد اكتسب المعارف والمهارات التالية:

- أ) معرفة كافية بالأدوية والمواد المستخدمة في صناعة الأدوية.
- ب) معرفة كافية في التكنولوجيا الصيدلانية والاختبارات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والميكروبيولوجية للمنتجات الطبيعية.
- ج) المعرفة الكافية لعملية التمثيل الغذائي وأثار المنتجات الطبية وعمل المواد السامة، واستخدام المنتجات الطبيعية.
- د) المعرفة الكافية لتقييم البيانات العلمية المتعلقة بالأدوية من أجل أن تكون قادرة على توفير المعلومات المناسبة على أساس هذه المعرفة؛
- هـ) معرفة كافية بالمتطلبات القانونية وغيرها المرتبطة بمهنة الصيدلة.

2.1.2 المهنيين في مجالات التجارة أو الصناعة أو الأعمال التجارية

"هناك حاجة لتبسيط قواعد السماح بالوصول إلى عدد من الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية، في الدول الأعضاء حيث تم تنظيم هذه المهن، بقدر ما اتبعت تلك الأنشطة لفترة معقولة بما فيه الكفاية من الحداثة في الوقت في دولة عضو أخرى، في حين تم الإبقاء ولأجل تلك الأنشطة على نظام الاعتراف التلقائي على أساس الخبرة المهنية" (المادة 18، التوجيه). وقد يطلب من المهنيين العاملين في هذه الحقول إظهار دليل على الطبيعة والمدة التي تمت فيها ممارسة النشاط المعني، وفي حالات معينة، إبراز الدليل على التدريب.

3.1.2 النظام العام للمهن

"وفي حالة المهن المغطاة من قبل النظام العام للاعتراف بالمؤهلات، والذي يشار إليه فيما يلي باسم "النظام العام"، ينبغي للدول الأعضاء أن تحتفظ بالحق في وضع الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة لضمان جودة الخدمات المقدمة على أراضيها. ومع ذلك، وفقاً للمواد 10 و 39 و 43 من المعاهدة، لا ينبغي لها أن تطلب من مواطني دولة عضو الحصول على مؤهلات، التي يتم تحديدها فقط من ضمن الشهادات الممنوحة في إطار النظام التعليمي الوطني، حيث يكون الشخص المعني قد حصل بالفعل على جميع أو جزء من تلك المؤهلات في دولة عضو أخرى" (المادة 11، التوجيه).

أما المهنيون؛ في جميع المجالات باستثناء تلك المغطاة أعلاه | و || فقد تكون هناك حاجة لإبراز دليل على أن لديهم خبرة مهنية لمدة سنتين على الأقل في المهنة المعنية ومعلومات عن التدريب الذي تلقوه (ولكن فقط بالقدر اللازم لتحديد احتمال وجود اختلافات جوهرية مع طرق التدريب الوطنية المطلوبة).

إن مقارنة السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي هي تشجيع الاعتراف التلقائي بالمؤهلات كلما كان ذلك ممكناً، والاستمرار في المضي قدماً في هذا الاتجاه. وينظر إلى أي

استثناءات لمبدأ الاعتراف التلقائي كتضليل للسوق الحرة.

3. دراسة حالة: المؤهلات الهندسية

تعتبر الهندسة حالة خاصة حيث أن هناك عددا من الاتفاقيات الدولية التي تسهل التنقل والاعتراف بها. ومن خلال اتفاق واشنطن الذي وقع في عام 1989 فكل إجازات الهندسة، والتي اعتمدت على أنها تفي بالمتطلبات الأكاديمية للحصول على لقب مهندس، والمعترف بها من قبل الهيئات المهنية في الدول الموقعة الأخرى. وفي حين أن هناك اتفاق للاعتراف بإجازة الهندسة ذات الصلة في بلدان أخرى، فمن المهم أن ندرك أن هذا لا يعني منح لقب مهندس قانوني، مع وجود متطلبات أخرى، سيما الممارسة المهنية، التي يجب الوفاء بها للحصول على اللقب. والمجموعة الكاملة للدول الموقعة على اتفاق واشنطن تشمل أستراليا، وكندا، وهونج كونج، وأيرلندا، واليابان، وكوريا، وماليزيا، ونيوزيلندا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية؛ وبعض البلدان الأخرى تدرس حاليا الانضمام إلى الاتفاق، لذلك ينبغي التحقق من الوضع الحالي عبر التواصل مع الموقع في www.washingtonaccord.org. ومع ذلك، في الوقت الحالي يتعلق اتفاق واشنطن فقط بإجازة البكالوريوس (المرحلة الأولى لبولونيا) وبالتالي لا ينطبق على برامج إيراسموس موندوس المشتركة لشهادة الماجستير، وقد يتغير هذا في المستقبل. بالإضافة إلى اتفاق واشنطن، هناك اتفاقية سيدني الموقعة في عام 2001 والتي تتعلق ببرامج ثلاث سنوات في الهندسة، بعناوين مختلفة؛ مهندس تكنولوجي (أستراليا)، مهندس معاون (أيرلندا) ومهندس متدرج (UK). وقد وقع هذا الاتفاق كل من أستراليا وكندا وهونج كونج وإيرلندا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة. وهناك أيضا اتفاق دبلن، والذي وقعته في عام 2002 كل من كندا، وإيرلندا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والذي يتعلق بالبرامج الفنية الهندسية التي عادة ما تكون برامج لمدة عامين، والمزيد من المعلومات عن هذه الاتفاقيات متوفرة على موقع <http://www.washingtonaccord.org> الذي ينص أيضا على الاتفاقيات الأخرى التي تشكّل التحالف الدولي للهندسة.

يعترف FEANI (جمعيات المهندسين الوطنيين للاتحاد الأوروبي) بالعديد من البرامج الكاملة التي تخول لحاملها لقب يورو إنج (المهندس الأوروبي). كما لديها 32 دولة أوروبية في عضويتها بما في ذلك جميع دول الاتحاد الأوروبي باستثناء لاتفيا وليثوانيا وبالإضافة إلى ذلك لديها سبع دول من خارج الاتحاد الأوروبي، النرويج، وأيسلندا، وكرواتيا، وصربيا، وجمهورية مقدونيا/يوغوسلافيا السابقة وروسيا وسويسرا. يحتفظ مؤشر FEANI بإدراج مؤسسات التعليم العالي الهندسية في الدول الأوروبية ممثلة في البرامج الهندسية والتي كلها معترف بها من قبل FEANI كمستوفية للمتطلبات الأكاديمية الإلزامية لقب يورو إنج. ويمكن الوصول إلى مؤشر Feani في http://www.feani.org/site/index_php?id=100

وقد سعى خريجو الهندسة للاعتراف عن طريق التوجيه EC/36/2005، وعلى سبيل المثال، لقد رأى المهندسون في إيرلندا بأنه لا توجد فروق جوهرية بين شهادتهم ولقب CEng، وسيتم منحهم لقب CEng. ومع ذلك، إنهم يشيرون أيضا إلى أن وجود المؤهلات الأكاديمية المعترف

بها لا يضمن الاعتراف التلقائي من قبل المهندسين في ايرلندا لوجود أيضا متطلبات الخبرة المهنية.

4. نظام السلوكيات لتوجيه 36/2005

توجيه المفوضية الأوروبية ، الذي يتعين على جميع الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الآن انضمت أيضا كرواتيا)، الالتزام به، قد جرى استكماله بنظام السلوكيات الذي يشرح الممارسات الإدارية الوطنية الجيدة والسيئة وكل ما يخص الاعتراف بالمؤهلات المهنية. ويحدد هذا النظام، في جملة أمور، أفضل الممارسات، والممارسات المقبولة، والممارسات غير المقبولة فيما يتعلق بمجموعة من الأنشطة الإدارية خلال تطبيق التوجيه. وهي تشمل:

- تأمين نقاط الاتصال،
- الوثائق التي يطلب من مقدم الطلب تسليمها،
- التوثيق في حالة الخدمات المؤقتة،
- الشكل الذي ينبغي تأمين الوثائق عليه (أفضل الممارسات هي نسخ عادية أو نسخ إلكترونية)،
- الحاجة إلى تقديم ترجمة للوثائق (أفضل الممارسات لا ترجمة)،
- الوقت الساتح بتجميع الوثائق،
- توفير الفرصة للمتقدمين للجلوس لاختبارات الكفاءة المطلوبة (أفضل الممارسات تكون وفقا للطلب، أكثر من مرتين سنويا)،
- إجراءات الاستئناف.

ويمكن الاطلاع على التعليمات التوجيهية المرجعية في:
http://ec.europa.eu/internal_market/qualifications/directive_in_practice/useful_documents/index_en.htm

وفيما يتعلق بتطبيق توجيه المفوضية الأوروبية ، يجب أن نتذكر أنه ينطبق على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فالعدد 27 حاليا مقارنة مع رقم أكبر بكثير وهو الخاص بعملية بولونيا وقد بلغ (47 دولة عضو).

5. مستقبل الاعتراف المهني

هناك رغبة في مزيد من التقدم في المفوضية الأوروبية نحو الاعتراف التلقائي على أساس الحد الأدنى المنفق عليه من التدريب المطلوب ومماثل للترتيبات المتعلقة بالجماعات المهنية "القطاعية" والمدرجة في (2.1.1) أعلاه. وهناك اهتمام أيضا في تطوير "البطاقة المهنية الذكية" التي ستحمل معلومات كافية للسماح للمهنيين للعمل في بلدان الاتحاد الأوروبي المختلفة بسهولة أكثر. والاحتمال الثالث قد يكون بتحالف التوجيه مع أدوات طريقة بولونيا (النتائج التعليمية، ونظام ساعات الرصيد الجامعي "ECTS credits" الأوروبية، وأطر المؤهلات، وصفات دبلن، والمعايير والمبادئ التوجيهية الأوروبية لضمان الجودة، وما إلى ذلك). ما هي



المقاربة التي ستسود؟ يمكن للجواب أن يعتمد على نقاط القوة النسبية للقوى الداعمة للخيارات المختلفة. أولئك الذين يفضلون اتساع مدى عملية بولونيا لتأمين الاعتراف المهني بالمؤهلات، يمكن أن يشملوا أيضا مواطني البلدان التي تشارك في عملية بولونيا ولكن ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي (هناك عشرون دولة ينطبق عليها هذا الوضع). ومن ناحية أخرى، فإن اتساع مدى عملية أو طريقة بولونيا على أساس توجيه المفوضية الأوروبية سوف يفيد فقط دول الاتحاد الأوروبي.

مصادر المعلومات

Regulated professions database:

http://ec.europa.eu/internal_market/qualifications/regprof/index.cfm?action=homepage

Code of conduct on recognition of professional qualifications:

http://ec.europa.eu/internal_market/qualifications/directive_in_practice/useful_documents/index_en.htm

National Contact Points:

http://ec.europa.eu/internal_market/qualifications/contact/national_contact_points_en.htm

Directive

2005/36/EC

website:

http://ec.europa.eu/internal_market/qualifications/index_en.htm